الافعال في اللغة العربية

(٢)

— الماضي —

يتميز الماضي عن المضارع والامر بوضع علامة الفاعل في آخره وقلنا ان الضمائر المتصلة منحوتة من الضمائر المنفصلة واليك تصريف ضرب مثلاً مع الضمائر

هو	ضرب	ـَ
هما	ـَ	ا
هم	ـَ	و
هي	ـَ	تْ
هما	ـَ	تا الخ

فالفتحة في هو ضربَ مأخوذة من هو والالف من هما والواو من هم التي لا تزال تستعملها احياناً في الشعر كما جاء في قوله « هم رحلوا عنا لا مر لهم عنا » واما التاء في هي ضربت فان اصلها هاء اي ان العرب مر عليهم زمان طويل كانوا يقولون في هي ضربت هي ضربه ثم قلبوا الهاء تاء لانها خفية فصاروا تارة يقولون هي ضربه وتارة هي ضربت ثم استقرت على التاء. ولا تزال اللغة العبرانية تستعمل تارة الهاء وتارة التاء. وقلب الهاء تاء مألوف في اللغة العربية فان الهاء في نحو المدرسة اذا تحركت تحولت تاء واذا وقف عليها تحولت هاء . وتا في هما ضربتا مأخوذة تان من هما بعد حذف الميم وقلب الهاء تاء .والنون في هن ضربن مأخوذة من هنَّ .والتاء من ضربتَ مأخوذة من انتَ وتما من انتما وتم من انتم وتِ من انت وتما من انتما وتُ من انتنَّ وتا في ضربنا من نحن واما التاء في انا ضربتُ فانها ترجع الى اصل قديم لا محل لبيانه هنا .فالفتحة في هو ضرب ليست حركة بنائية والتاء في هي ضربت ليست علامة للتأنيث كما توهم الصرفيون وانما هما ضميران وعليه فيكون الضمير في هو ضرب وهي ضربت ظاهراً لا مستتراً وكان هذا النحت في الضمائر لانها طويلة بعضها من مقطعين وبعضها من ثلاثة بخلاف الضمائر في اللغات الافرنجية فانها قصيرة قليس في استعمالها مع الفعل ثقل على

اللسان ولا كلفة بقي هناك كلام كثير عن تصريف الماضي مع الضمائر اضربنا عنهُ خوف الاطالة

— المضارع —

اما صيغ الافعال في اللغة العربية صيغة الفعل المضارع لانهُ يستعمل للحال المثبت والمنفي والاستقبال المثبت والمنفي والقريب والبعيد وقد يستعمل خبراً وطلباً نهياً وامراً ويستعمل للماضي المنفي المنقطع عن الحاضر بلم والمنفي المتصل بالحاضر بلما فلو دل على المضي المثبت لاغنى عن الماضي والامر . وصيغتهُ هي صيغة الماضي فهي مأخوذة من المصدر مثلهُ فكان يجب ان لا يكون اختلاف في الصيغة بين الماضي والمضارع ولكن مع كرور الزمان وتلاعب اللسان وقع الاختلاف في الصيغتين في افعال كثيرة فكانت ابواب الفعل الصحيح ستة وهي

ضرب يضرِب
نصر ينصُر
علم يعلَم الخ

ويدلك على ان تلاعب اللسان هو سبب هذا الاختلاف ان الابواب الثلاثة الاولى اكثر استعمالاً وقد وقع هذا الاختلاف في عين الفعل لانها متحركة في اصل وضعها فهي عرضة لتلاعب اللسان فجاءت تارة مفتوحة وتارة مكسورة وتارة مضمومة . ثم قد تتفق مع عين الماضي وقد تختلف اما اتفاقها فلان الصيغتين من اصل واحد واما اختلافها فلا سبب لهُ غير تلاعب اللسان ويدلك على ذلك ان الفعل الواحد قد يجيء على بابين او اكثر من هذه الابواب فلو كان هناك سبب طبيعي او قصد اعتباري لما جاز ذلك . بل اذا اخذنا فعلاً من الافعال الثلاثية ولم نكن نعرف اصلهُ فلا نستطيع ان نحكم انهُ من هذا الباب او ذاك اذ ليس لدينا قياس نعتمد عليهِ . وهذه حالة في اللغة لا تنطبق على مذهب النشوء والارتقاء اي لو بنيت اللغة مطلقة لصار لكل باب من هذه الابواب معنى خصوصي لا تجيء عليهِ الاَّ افعال خصوصية كما وقع ذلك في البعض من هذه الابواب قبل عهد التدوين فان الافعال التي تدل على عيب في الخلقة لا تجيء الاَّ من باب علم يعلم مثل خرس يخرس وطرش يطرش وان كان غيرها يجيء عليهِ ايضاً وعلى غيرهِ . والافعال التي تدل على الغرائز يجيء اكثرها على باب كرُم يكرم مثل شرف

يشرف وحسن يحسن . والافعال التي عينها او لامها حرف حلق يجيء اكثرها على وزن فعَل يفعَل لسهولة لفظ الحرف الحلقي مع الفتح . وباب حسِب يحسِب يغلب استعمالهُ من الافعال المبدوءة بواو مثل ورِث يرِث ووَلِيَ يلِي . فانت ترى من هنا ان الافعال الثلاثية في اللغة العربية مرت على دورين ووقفت عند الدور الثالث اما الدور الاول فهو الذي كانت فيهِ صيغتا الماضي والمضارع متشابهتين . واما الدور الثاني فهو الدور الذي وقع فيهِ الاختلاف بينهما . واما الدور الثالث فهو ان يختص كل باب بمعنى او معنيين او اكثر ولكن جاء التدوين فوقف في وجه الدور الثالث وان كانت قد ظهرت طلائعهُ حينئذٍ كما تقدم . وتتميز صيغة المضارع عن صيغة الماضي من موضع علامة الفاعل فان كانت في آخر الفعل فالفعل ماضٍ وان كانت في اولهِ فالفعل مضارع ولا نستطيع ان نعتمد في التمييز بينهما على ما وقع في الصيغتين من الاختلاف لانهما قد تتشابهان كما تقدم العلامات التي نضعها في اول المضارع اربع فكيف تكفي لاربعة عشر شخصاً ؟ كان يجب ان يكون لكل شخص علامة خصوصية تميزهُ عن غيره كما رأينا في الماضي وربما كان الفعل المضارع لاول عهدهِ يصرَّف بالعلامات الاربع وهي الهمزة والنون والتاء والياء اما الهمزة فأخوذة من أنا واما النون فن نحن واما التاء فن انت او الهاء من هي بعد ان قلبت تاء واما الياء فأخوذة من الهاء في هو بعد ان مرت على ادوار مختلفة مجهولة . ولما وقع الاشتراك بين عدة اشخاص في العلامة الواحدة لان الياء يشترك فيها اربعة اشخاص والتاء يشترك فيها ثمانية لم يكن بدٌّ من ميز آخر لئلا يقع الالتباس فوضعوا هذه المميزات في آخره فجعلوا للمثنى الفاً ونوناً ولجمع المذكر العاقل واواً ونوناً ولجمع المؤنث نوناً وللمخاطبة ياء ونوناً وكلها مأخوذة من اصول قديمة للضمائر المنفصلة لا تزال محفوظة في اللغتين العبرانية والسريانية

عرفنا ان علامة الفاعل تستعمل لغرضين للفاعل والزمان . والمقصود من بيان الفاعل معرفة جنسهِ وشخصهِ وعددهِ فاذا كان المضارع بعلامة واحدة مثل اذهب ونذهب ويذهب وتذهب فكل علامة يجب ان تدل على اربعة اشياء الزمان وجنس الفاعل وعددهِ وشخصهِ مثل الياء في تذهب والتاء في نذهب فالياء تدل على ان الزمان حاضر وان الفاعل مذكر وانهُ مفرد وانهُ غائب والتاء في انت تذهب

تدل على ان الزمان حاضر وان الفاعل مذكر وانهُ مفرد وانهُ غاطب . الا الهمزة والنون فانهما تدلان على ان الزمان حاضر وعلى عدد الفاعل وشخصهِ ولا تدلان على جنسهِ لانهما تستعملان للمذكر والمؤنث على السواء . واذا كان المضارع بعلامتين في اولهِ وآخرهِ فانهُ ينقص في الاولى تكملهُ الثانية وعليهِ فالياء في هو يذهب وهما يذهبان وهن يذهبن ليست متساوية في الدلالة فالياء في يذهب تدل على اربعة اشياء على الزمان وجنس الفاعل وعددهِ وشخصهِ . وفي يذهبان تدل على الزمان وجنس الفاعل وشخصهِ ولكنها لا تدل على عددهِ لانها استعملت للمفرد . والياء في يذهبن تدل على شيء واحد وهو الزمان ولا تدل على جنس الفاعل لانها موضوعة للمذكر وهي هنا للمؤنث ولا تدل على عددهِ لانها موضوعة للمفرد وهي هنا للجمع ولا تدل على شخصهِ لانها موضوعة للغائب وهي هنا للغائبات فاغنت عنها في ذلك كلهِ النون في الآخر . والنون في انتن تذهبن لا تدل على ما تدل عليهِ النون في هن يذهبن لان التاء في انتن تذهبن تدل على جنس الفاعل انهُ مؤنث لان التاء تستعمل للمذكر والمؤنث وانهُ غاطبة لان التاء تستعمل للمخاطب والمخاطبة فلا يبقى الا العدد فتدل عليهِ النون .. ومع وجود العلامتين في اول المضارع وآخرهِ فان بعض صورهِ تتشابه مثل انتما تضربان للمذكر وانتما تضربان للمخاطبتين وهما تضربان للغائبتين وحينئذٍ فلا بد من الاعتماد على القرينة في التمييز بين الصورة الواحدة والاخرى ... وعلامة الفاعل في اول المضارع كانت في الاصل تحرك بالفتح او الكسر او الضم بدون ضابط ثم استقرت على الفتح لانهُ اخف الحركات ولكنها تضم في الافعال الرباعية لتتميز عن الفعل الثلاثي . ولا يقع التباس في مضارع الثلاثي والرباعي الا في وزن افعل فان مضارع رجع يرجع ومضارع ارجع يُرجع ولولا ضمة الياء في مضارع ارجع لالتبس مضارع رجع ثم ضمت في بقية الافعال الرباعية طرداً للباب . وقد ورد في بعض لغات العرب كسر حرف المضارعة في باب علم وما افتتح بهمزة الوصل وعليهِ يروى قول الراجز

قلت لبوابٍ لديهِ دارُها ... تِئذَنُ فانهُ حبها وجارها

وقرىء يوم تِبيضُّ وجوه وتِسودُّ وجوه واياك نِستعين بكسر حرف المضارعة في الجميع . ولا يزال حرف المضارعة يكسر في إخال على لغة طيء ....

ويقسم الفعل المضارع باعتبار آخره الى ثلاثة اقسام الافعال الاربعة وهي الافعال المجردة عن علامة في الآخر وهي يفعل وتفعل وافعل ونفعل والافعال الخمسة وهي الافعال التي تلحقها الالف والواو والياء مع نون الاعراب وهي يفعلان تفعلان يفعلون تفعلون تفعلين والفعلان وهما اللذان تلحقهما نون الاناث وهما يفعلن وتفعلن وكلها معربة الا الفعلين وقد اختلف في اسباب اعرابها مما لا حاجة الى ذكره والحقيقة ان الاعراب لم يقع في الفعل المضارع الا عن تلاعب اللسان فكان العرب يرفعونهُ وينصبونهُ ويجزمونهُ اتفاقاً ثم جعلوا يرفعونهُ في مواضع مخصوصة وينصبونهُ او يجزمونهُ في مواضع اخرى. والفرق بينهُ وبين الاسم في الاعراب ان الاسم يخفض واما الفعل فيجزم فلماذا جزم بدلاً من الخفض. جزم بقصد التأكيد ولذلك جزم في الطلب نحو ليذهب ولا تذهب لان الجزم انسب للطلب وادل على التأكيد وانما جزم في النفي بلم ولما مع انهُ غير طلبي فلعمل ذلك لتأكيد النفي فلم يضرب ادل على التأكيد من ما ضرب ولذلك سمي السكون في ليذهب ولا تذهب ولم يذهب جزماً اي قطعاً فالسكون على الطاء في اطلب سكون وعلى الباء سكون وجزم وبعبارة اخرى ان السكون تفطي اي ابطال الحركة والجزم معنوي اي تأكيد ثم ان الجزم قد يكون بغير سكون كالجزم في الافعال الخمسة والافعال الناقصة لان حذف النون من الافعال الخمسة واستبدال الحركة الطويلة بحركة قصيرة في الافعال الناقصة تقصير للكلمة والتقصير يناسب الجزم والتأكيد ومن هنا يظهر ان للجزم سبباً معقولاً لا نجدهُ في الرفع او النصب والله اعلم

— الامر —

لم يكن في اللغة العربية صيغة خصوصية للامر بل كنا نستعمل المصدر للامر كما لا نزال نستعملهُ الى الآن مثل صبراً رفقاً. والمصدر المستعمل امراً لا يصرف مع الضمائر بل يستعمل للجميع على السواء لان القاعل يعرف من توجيه الكلام الى المخاطب ثم مع الزمان تولدت في اللغة العربية صيغة الامر وهي مأخوذة من المضارع فلماذا اخذنا صيغة الامر من المضارع ولم نأخذها من الماضي. لذلك سببان الاول ان صيغة المضارع مشتركة بين الحال والاستقبال واما صيغة الماضي فموضوعة للماضي ولان الامر لا يدل الا على الاستقبال كانت صيغة المضارع انسب لهُ.

الثاني للمضارع ثلاث حالات اعرابية رفع ونصب وجزم فاخذنا حالتهُ الاخيرة للامر دون غيرها لان الجزم انسب للامر وعلى ذلك يكون الامر معرباً وليس لهُ الا حالة واحدة وهي الجزم على رأي الكوفيين وليس جزمهُ بناء كما يقول جمهور الصرفيين

ولم يكن للامر في اصل استعمالهِ علامة للفاعل فكان يعرف الفاعل من القرينة وهي توجيه الكلام الى المخاطب فاذا قلت لشخص واقف امامي اذهب عرف الفاعل بدون علامة خصوصية لان المقصود من العلامة بيان الفاعل فاذا كان الفاعل معروفاً من توجيه الكلام اليهِ استغنينا عنها وكما استغنينا عن علامة للفاعل استغنينا عن علامة للزمان لان هناك قرينة تدل عليهِ وهي الطلب فالعمل الذي نطلبهُ لا يكون الاَّ بعد الطلب فالفاعل في الامر يعرف من قرينة توجيه الكلام الى المخاطب والزمان يعرف من قرينة الطلب فلما اخذنا صيغة المضارع المجزوم حذفنا العلامة من اولهِ ثم لما تولدت هذه الصيغة في اللغة وكان العرب يميلون الى الدقة في البيان اضافوا الى الامر علامات للمثنى ولجمع المذكر العاقل ولجمع المؤنث وللمخاطبة وان كان هناك قرينة معنوية تغني عن هذه العلامات وتركوا الامر للمخاطب بدون علامة لقلة اكتفاء بالقرينة حسب الاصل . وقد اختصت صيغة الامر بالشخص المخاطب في حالة الاثبات واما اذا اردنا توجيه الامر الى غير المخاطب استعملنا صيغة المضارع المجزوم مع اللام للامر المثبت ومع لا الناهية للامر المنفي فقلنا ليذهب ولا يذهب. وقد امتاز الامر بانواع كثيرة نجمل البحث فيها خاتمة هذا الكلام

(١) الامر بالصيغة نحو قم اذهب اشرب
(٢) « باللام نحو ليذهب ليقم ليشرب
(٣) « بلا الناهية نحو لا تذهب لا تقم لا تشرب ويقال لهُ نهي
(٤) « بالمصدر نحو رفقاً صبراً مهلاً
(٥) « المركب نحو تعالَ تذهب تقم تنطلق تقاتل . يقول النحويون ان المضارع جزم في هذه الجمل على تقدير شرط اي ان تجئ تذهب ان تقم تنطلق ان تتقاتل على ان هذه الجمل لا يصح فيها الشرط لان الشرط يقتضي ان يكون الثاني نتيجة عن الاول وهنا لا يصح هذا التقدير لان الذهاب ليس نتيجة

المجيء ولا الانطلاق نتيجة القيام ولا البكاء نتيجة الوقوف وانما يصح تقدير الشرط في مثل ادرس تحفظ اجتهد تنجح فان الحفظ نتيجة الدرس والنجاح نتيجة الاجتهاد فالفرق واضح بين التمثيلين. ولم نجد في كتب النحو تنبيهاً على ذلك وانما جزم الفعل المضارع في الامثلة الاولى لانهُ بمعنى الامر بدليل انك تستطيع ان تستبدلهُ بامر فتقول لبنك لننطلق لنذهب والجزم انسب للامر وعلى ذلك يجب ان يجزم المضارع في مثل قول الشاعر

« تعالوا بنا نطوِ الحديث الذي جرى » اي لنطوِ

وان ورد هذا البيت في ديوان الشاعر بصورة الرفع

(٦) اسم فعل مرتجلاً كصه اي اسكت او منقولاً عن مصدر كويد اي امهل او عن ظرف كدونك اي خذ او حرف جر نحو عليك اي الزم

(٧) اسم فعل على وزن فعالِ كنزالِ اي انزل وحذارِ اي احذر للواحد والمثنى والجمع والمذكر والمؤنث اي بدون علامة للتفاعل حسب الاصل كما تقدم وهو يبنى من كل فعل ثلاثي تام متصرف وشذ من مزيد الثلاثي كدراكِ ممدولاً عن ادرك وبدار ممدولاً عن بادر. واشذ منهُ الرباعي نحو « قالت لهُ ريح الصبا قرقارِ » اي قالت ريح الصبا للسحاب قرقر بالرعد اي صبّ ما عندك من الماء مقروناً بصوت الرعد

(٨) التحضيض وهو الطلب العنيف نحو هلاّ تستغفر الله والاّ تستغفر الله ولولا تقري الضيف ولو ما تجيب الداعي

(٩) العرض وهو الطلب اللين واداته ألا نحو الا تحبون ان يغفر الله لكم ولو نحو لو تنزل عندنا

(١٠) الامر بالهمزة نحو أ تاكل اي كلْ وقد جاء المضارع في التحضيض والعرض والامر بالهمزة مرفوعاً مع انهُ كان يجب ان يكون مجزوماً قياساً على كون الجزم انسب للامر فلعلهُ رفع لان الجزم اي التأكيد تدل عليهِ الاداة فلم تبق حاجة لجزمهِ والله اعلم

خليل السكاكيني
مدير القسم العربي
في المدرسة العبيدية